الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4481 | الأحد | 29 جمادى الآخرة 1444 هـ | 22 يناير 2023 م | السنة الخامسة عشرة

إقرار قانون الدين العام خطر يهدد الإصلاحات المالية للبلاد

«الشال»: التسامح مع السحب من «احتياطي الأجيال» عواقبه الاقتصادية «وخيمة»

بورصة الكويت تحتل المرتبة الثامنة في مكاسب مؤشرها ضمن 12 سوقا ماليا في الشرق الأوسط

رسم البياني رقم (1) يوضح أداء القارات حسب مؤشر "MSCI"

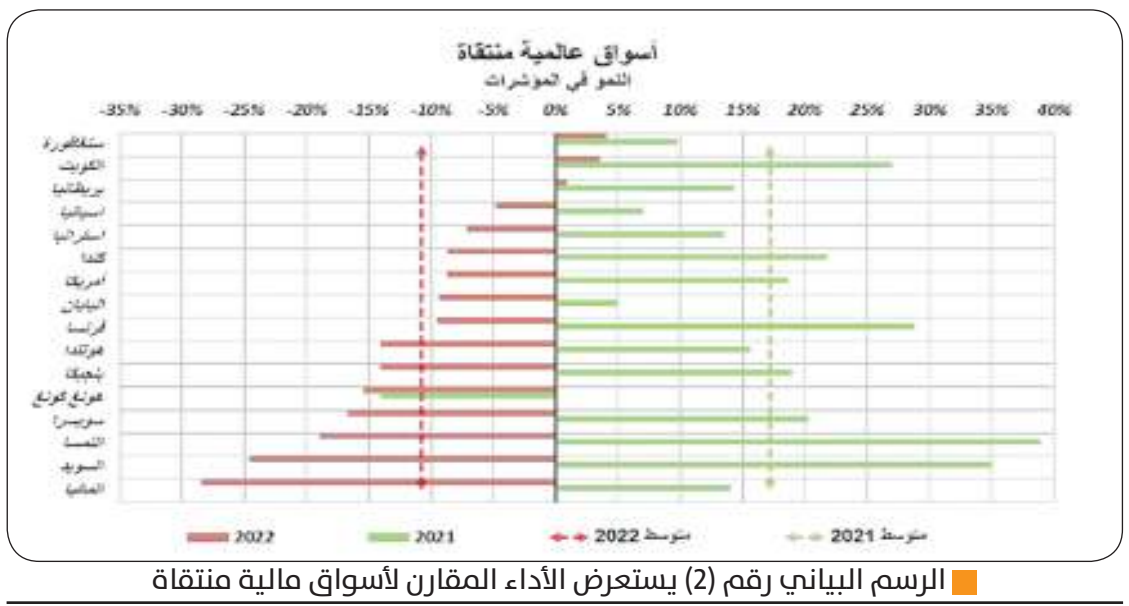

الرسم البياني رقم (2) يستعرض الأداء المقارن لأسواق مالية منتقاة

معدل الأجر الشهري للكويتيين ذكورا وإناثا في القطاعين الخاص والحكومي يرتفع إلى 1519 دينار

عدد العمالة الكويتية يرتفع في القطاع الحكومي وينخفض في الخاص خلافاً للأهداف الحكومية المعلنة

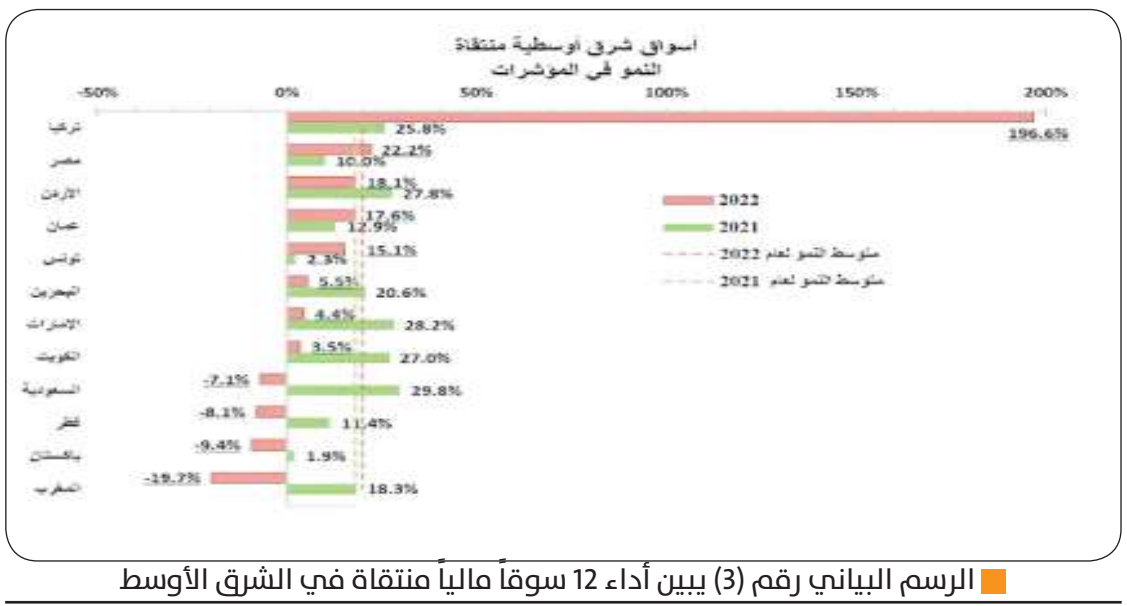

الرسم البياني رقم (3) يبين أداء 12 سوقاً مالياً منتقاة في الشرق الأوسط

أوضح تقرير "الشال" الاقتصادي الأسبوعي أنه لا جديد في تصنيف وكالة "فيتش" للوضع الائتماني السيادي للكويت في تقريرها الصادر الأسبوع الفائت، فهو عند المرتبة "AA-" مع نظرة مستقبلية مستقرة، فالوكالة لم تنسب التصنيف لعمل إصلاحي داخلي، وإنما لملاءمة وضعها المالي - وليس الاقتصادي - ولحجم مدخراتها الخارجية. ذلك يعني أن التصنيف مرتبط بمتغير خارجي وهو أوضاع سوق النفط ولسبب استثنائي أو الحرب الروسية الأوكرانية، أما دور الإصلاح من الداخل في التصنيف فقد كان غائباً في أحسن الأحوال، والواقع حتى أسوأ بعد تلك الهجمة الظالمة على المالية العامة.

ويحسب للوكالة بأنها تذكر بصدق بنقاط الضعف ومخاطرها على الجهد المؤسسي وخطايا السياسية على فرص الإصلاح التي من شأنها مواجهة التحديات المالية والهيكلية الناجمة عن إدمان النفط ومعه الحجم غير المسبوق للقطاع العام، كلها باقية. ولأن هدف التصنيف مختلف وعملاء الوكالة مختلفون، ومداه الزمني متوسط الأمد، واهتمامه مالي وخاص بعملاء وليس مسئولي الكويت، فهي تعتقد بأن بعض الحل يكمن في إقرار قانون للدين العام أو السماح للحكومة بالسحب المنظم من احتياطي الأجيال القادمة، ذلك ما يضمن سداد الكويت لالتزاماتها لعملائها، وقد يحسن من تصنيفها. والوكالة، ومعها حق، ليست معنية بكيفية التصرف بتلك الأموال، وما إذا كانت نسخة مكررة لاستخدامات الأموال التي اقترضتها من السوق العالمي في عام 2017 زائداً استهلاكها لكل سيولة الاحتياطي العام خلال تلك الحقبة، وليست معنية بما يحدث من "حراج" على المالية العامة حالياً.

وتتوقع الوكالة معدلاً لأسعار النفط بحدود 79 دولار أمريكي للبرميل للسنة المالية 2024/2023، يهبط إلى 61 دولار أمريكي للبرميل للسنة المالية 2025/2024، وتقدر بأن الموازنة العامة، وبعد إضافة دخل الاستثمارات، سوف تحقق فائض أقل من نصف الفائض المحتمل للسنة المالية القادمة مقارنة بالسنة المالية الحالية، ثم تعود إلى تحقيق العجز في السنة المالية اللاحقة لها، ومن دون احتساب دخل الاستثمارات، سوف تحقق الكويت عجز مالي في السنتين الماليتين اللاحقتين.

وفي كل مرة نعلق فيها على تقارير وكالات التصنيف الائتماني، لابد لنا من التذكير بأنها تقارير صحيحة لعملاء الوكالة، ولكنها ليست بالضرورة صحيحة في نصحها لنا، فتحسن التصنيف عند اتباع نصحها قد يكون بالغ الضرر اقتصادياً. وضمن أهداف برنامج الحكومة الحالية العمل على تحسين التصنيف الائتماني السيادي للكويت، وهو أمر طيب، ولكن إقرار قانون الدين العام أو التسامح مع السحب من احتياطي الأجيال القادمة مع واقع الانفلات للسياسة المالية، عواقبه المالية والاقتصادية وخيمة على مدى زمني أطول من المستهدف لتلك الوكالات، ذلك ما حدث منذ خريف عام 2014، وما سوف يحدث إن أطلقت يد الإدارة العامة على مزيد من السيولة.

بورصة الكويت مقارنة بأسواق مالية خارجية

طال الأداء السلبي معظم مؤشرات أسواق العالم خلال عام 2022 مقارنة بأداء عام 2021، فمؤشر "مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال MSCI" للعالم فقد نحو 19.5- % مع نهاية عام 2022، مقارنة بارتفاع للمؤشر نفسه في عام 2021 بنحو 20.1 %. وشمل الانخفاض جميع المؤشرات القارية، منها مؤشر "MSCI" للولايات المتحدة الأمريكية الذي انخفض بما نسبته 20.8- % ويعتبر وزن السوق الأمريكي وبدرجة تأثيره كبيران جداً على بقية الأسواق العالمية، كما انخفض المؤشر الشامل للأمريكيتين بنسبة بلغت نحو 20.3- %. أما مؤشر "MSCI" الشامل لأوروبا فقد انخفض بنسبة 17.3- %، وانخفض المؤشر ذاته -إذا استثنينا المملكة المتحدة- بنحو 19.8- %. وانخفض معهم مؤشر "MSCI" لآسيا/الهادئ بنحو 19.4- %، وانخفض كذلك المؤشر الياباني بنحو 18.5- %. وحقق مؤشر أسواق العالم انخفاضاً بنحو 16.6- % لو استثنينا منه الولايات المتحدة الأمريكية، ويعكس ذلك ثقل السوق الأمريكي في تكوين المؤشر كما أسلفنا. ويوضح الرسم البياني رقم (1) أداء القارات طبقاً لمؤشرات "MSCI" في نهاية عام 2022، ومقارنة هذا الأداء بما كان عليه في نهاية عام 2021.

ويعرض الرسم البياني رقم (2) للأداء المقارن لنمو (أو تراجع) المؤشرات لمجموعة منتقاة من الأسواق المالية الرئيسة (16 سوقاً مالياً) خلال عام 2022، ومقارنتها مع أداء بورصة الكويت من دون أخذ حركة أسعار الصرف بعين الاعتبار. ومقارنة بعام 2021، الخلاصة كانت ارتفاع 3 مؤشرات وانخفاض 13 مؤشر. واحتل أداء بورصة الكويت طبقاً لمؤشرها العام المركز الثاني، بارتفاع بلغت نسبته نحو 3.5 % مقارنة بارتفاع أكبر بنحو 27 %، وبالمركز الرابع بين هذه الأسواق لعام 2021. وتجدر الإشارة إلى أن متوسط الانخفاض للأسواق بمجملها المشمولة في الرسم البياني بلغ نحو 10.8- % في نهاية عام 2022، مقارنة بارتفاع بلغ نحو 17.2 % في نهاية عام 2021.

ويشير الرسم البياني رقم (3) إلى أداء 12 سوقاً مالياً منتقاة في الشرق الأوسط، حيث حققت 8 أسواق نمواً موجباً، بينما حققت 4 أسواق خسائر مقارنة مع نهاية عام 2021. واحتلت بورصة الكويت المرتبة الثامنة ضمن 12 سوقاً مالياً في الشرق الأوسط في مكاسب مؤشرها، أي أقل الأسواق ارتفاعاً ضمن العينة المذكورة، وذلك من دون تعديل لأثر سعر صرف العملات مقابل الدولار الأمريكي. وبلغ معدل النمو غير المرجح لمؤشرات تلك الأسواق نحو 19.9 % مقابل ارتفاع بنسبة 18 % في عام 2021.

وحقق السوق التركي المركز الأول خلال عام 2022 بارتفاع استثنائي بنحو 196.6 % بعد ارتفاع بنحو 25.8 % نهاية عام 2021، تلاه السوق المصري بارتفاع بنحو 22.2 % مقابل ارتفاع بنحو 10 % نهاية عام 2021، ثم السوق الأردني بارتفاع بنحو 18.1 % مقارنة بنحو 27.8 % في نهاية عام 2021، ولا بأس من إعادة التذكير بأن النتائج قد تختلف جوهرياً لو أخذ في الاعتبار تغيرات أسعار الصرف.

العمالة-أ: الأعداد والأجور وقطاع العمل - الربع الثالث 2022

تشير آخر الإحصاءات الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء عن عدد العمالة في دولة الكويت كما في نهاية الربع الثالث من عام 2022 مصنفة وفقاً للعدد والجنس والجنسية والأجور والأعمار.. الخ، أن حجمها بلغ نحو 1.977 مليون عامل من غير احتساب عدد العمالة المنزلية (1.904 مليون عامل في نهاية الربع الثالث 2021). وعند إضافة العمالة المنزلية وما في حكمها -القطاع العائلي- البالغ عددهم نحو 711 ألف عامل، يصبح المجموع نحو 2.688 مليون عامل (2.512 مليون عامل في نهاية الربع الثالث 2021)، وتبلغ نسبة العمالة المنزلية نحو 26.5 % من إجمالي العمالة في الكويت كما في نهاية الربع الثالث من عام 2022 (24.2 % من إجمالي العمالة في نهاية الربع الثالث 2021).

وبلغ معدل الأجر الشهري للذكور من العمالة الكويتية في القطاع الحكومي نحو 1907 دينار كويتي (1878 دينار كويتي في نهاية الربع الثالث 2021)، وبلغ ذلك المعدل للإناث الكويتيات نحو 1332 دينار كويتي (1310 دينار كويتي في نهاية الربع الثالث 2021)، بفارق بحدود 43.2 % لصالح أجور الذكور. وبلغ معدل الراتب الشهري للذكور غير الكويتيين في القطاع الحكومي نحو 794 دينار كويتي (772 دينار كويتي في نهاية الربع الثالث 2021)، وبلغ للإناث غير الكويتيات نحو 697 دينار كويتي (694 دينار كويتي في نهاية الربع الثالث 2021)، بفارق لصالح الذكور بحدود 13.8 %، أي أن الفارق بين الجنسين أكثر عدالة في حالة غير الكويتيين. ويبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين من الجنسين في القطاع الحكومي نحو 1563 دينار كويتي (1539 دينار كويتي في نهاية الربع الثالث 2021)، ويبلغ نفس المعدل لغير الكويتيين نحو 744 دينار كويتي (732 دينار كويتي في نهاية الربع الثالث 2021)، بفارق بين المعدلين بحدود 110 % لصالح الكويتيين.

ويبلغ معدل الأجر الشهري للذكور الكويتيين في القطاع الخاص نحو 1570 دينار كويتي (1529 دينار كويتي في نهاية الربع الثالث 2021)، أي أدنى بنحو 17.6 % من معدل أجر الذكور في القطاع الحكومي، ويبلغ ذلك المعدل للإناث الكويتيات في القطاع الخاص نحو 1003 دينار كويتي (973 دينار كويتي في نهاية الربع الثالث 2021)، أي أدنى بنحو 24.7 % من معدل زميلاتهن في القطاع الحكومي، ولا شك أن مخصصات دعم العمالة المواطنة تؤدي إلى ردم تلك الفروق. ويبلغ معدل الأجر الشهري للذكور غير الكويتيين في القطاع الخاص نحو 307 دينار كويتي (300 دينار كويتي في نهاية الربع الثالث 2021)، أي نحو 38.7 % من مستوى زملائهم غير الكويتيين في القطاع الحكومي، ويبلغ معدل الأجر الشهري للإناث غير الكويتيات في القطاع الخاص نحو 431 دينار كويتي (418 دينار كويتي في نهاية الربع الثالث 2021)، وهو أعلى من معدل أجر الذكور غير الكويتيين في القطاع الخاص بنحو 40.4 % ولكنه أدنى من معدل زميلاتهن في القطاع الحكومي بنحو 38.2 %.

وفي حال دمج القطاعين الحكومي والخاص، يبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين الذكور نحو 1839 دينار كويتي (1806 دينار كويتي في نهاية الربع الثالث 2021)، وللإناث الكويتيات نحو 1287 دينار كويتي (1261 دينار كويتي في نهاية الربع الثالث 2021)، ويتسع الفارق لصالح الذكور إلى 43 %. ويبلغ معدل الأجر الشهري للذكور غير الكويتيين 320 دينار كويتي (313 دينار كويتي في نهاية الربع الثالث 2021)، ويبلغ للإناث غير الكويتيات نحو 488 دينار كويتي (478 دينار كويتي في نهاية الربع الثالث 2021) ويصبح الفارق لصالح الإناث نحو 52.4 %. ويبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين ذكورا وإناثاً في القطاعين نحو 1519 دينار كويتي (1490 دينار كويتي في نهاية الربع الثالث 2021)، ويبلغ لغير الكويتيين نحو 340 دينار كويتي (331 دينار كويتي في نهاية الربع الثالث 2021)، أي أدنى بنحو 24.7 % من معدل زميلاتهن في القطاع الحكومي، ولابد من إعادة التذكير بأن كل هذه الأرقام لا تشمل العمالة المنزلية التي سوف تترك أثر كبير للأدنى على معدلات أجور غير الكويتيين لو أخذت في الاعتبار، كما أنها لا تشمل أثر مخصصات دعم العمالة للكويتيين العاملين في القطاع الخاص.

وبلغ عدد العمالة الكويتية في القطاع الحكومي وفقاً لنفس المصدر نحو 367 ألف عامل (352 ألف عامل في نهاية الربع الثالث 2021)، ويبلغ عددهم في القطاع الخاص نحو 72 ألف عامل (73 ألف عامل في نهاية الربع الثالث 2021)، أي زادت لدى القطاع العام وانخفضت لدى القطاع الخاص خلافاً للأهداف المعلنة، وأصبحت موزعة إلى نحو 83.6 % عمالة حكومية و16.4 % عمالة قطاع خاص. وتبلغ نسبة الكويتيين العاملين في القطاع الحكومي من حملة الشهادات الجامعية نحو 46 %، إضافة إلى نحو 4.5 % من حملة الشهادات ما فوق الجامعية، ونحو 13.6 % لمن يحملون شهادات فوق الثانوية ودون الجامعية، ونحو 20.7 % لحملة الشهادات الثانوية أو ما يعادلها، أي أن نحو 84.9 % من موظفي القطاع الحكومي من حملة الشهادات ما بين الثانوية وحتى الدكتوراه، ورغم ذلك، ظلت إنتاجية القطاع الحكومي ضعيفة، إما بسبب بيئة العمل المزدحمة وغير المنظمة، أو بسبب ضعف المستوى التعليمي، أو بسبب الانفصال ما بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، أو حتى بسبب انتشار شهاداته المضروبة.

العمالة-ب: العمالة المنزلية أو القطاع العائلي - الربع الثالث 2022

أكثر من ربع إجمالي العمالة الوافدة في الكويت عمالة منزلية، بلغ عددها كما في نهاية الربع الثالث من عام 2022 وفق جداول الإدارة المركزية للإحصاء نحو 711 ألف عامل (608 ألف عامل في نهاية الربع الثالث 2021)، وموزعة مناصفة تقريباً ما بين الذكور البالغ عددهم نحو 334 ألف عامل، والإناث البالغ عددهن نحو 377 ألف عاملة. يتصدر عمالة الذكور القادمون من الهند بنحو 229 ألف عامل (200 ألف عامل في نهاية الربع الثالث 2021)، بينما تتصدر الفلبين عمالة الإناث بنحو 184 ألف عاملة (135 ألف عاملة في نهاية الربع الثالث 2021)، وتتصدر الهند أرقام العمالة المنزلية من الجنسين بنسبة 45.5 % من إجمالي العمالة المنزلية، تليها الفلبين بنسبة 26 % من الإجمالي. وبشكل عام، تستحوذ أربع جنسيات هي الهند، الفلبين، بنغلاديش وسيريلانكا على نحو 95 % من إجمالي عدد العمالة المنزلية من أصل 10 جنسيات، بينما تحتل الجنسيات الست الأخرى لأعلاها 2.5 % وأدناها 0.2 %. وضمن الدول العشر المصدرة للعمالة المنزلية 3 دول أفريقية، تتصدرها أثيوبيا بنصيب 1.3 % من جملة تلك العمالة، ثم بنين بنحو 0.5 % والسودان بنحو 0.2 %.

ولو قمنا بدمج أرقام العمالة المنزلية بفئات العمالة الوافدة الأخرى وفقاً لجنسياتها، سوف يبلغ عدد العمالة الإجمالي من الجنسية الهندية نحو 800 ألف عامل (737 ألف عامل في نهاية الربع الثالث 2021)، أي ما نسبته 29.8 % من جملة العمالة شاملاً العمالة الكويتية، ونحو 35.6 % من جملة العمالة الوافدة أي تحتل الصدارة في الحالتين. تليها في الترتيب الثاني العمالة من الجنسية المصرية، وبإجمالي عمالة بنحو 467 ألف عامل (457 ألف عامل في نهاية الربع الثالث 2021)، وبنسبة 17.7 % من إجمالي العمالة ونحو 21.2 % من إجمالي العمالة الوافدة. يليهما في الترتيب الثالث العمالة الكويتية بنحو 439 ألف عامل (424 ألف عامل في نهاية الربع الثالث 2021) وبنسبة 16.3 % من إجمالي العمالة، وقد ترتفع تلك النسبة لو كانت أرقامها في الجداول تشمل العسكريين. وتأتي الفلبين في المرتبة الرابعة بإجمالي عمالة بحدود 250 ألف عامل (201 ألف عامل في نهاية الربع الثالث 2021) وبنسبة 9.3 % من إجمالي العمالة، وبنحو 11.1 % من إجمالي العمالة الوافدة. وتحتل بنغلاديش المرتبة الخامسة بإجمالي عمالة بحدود 237 ألف عامل (239 ألف عامل في نهاية الربع الثالث 2021)، أو ما نسبته 8.8 % من إجمالي العمالة ونحو 10.6 % من إجمالي العمالة الوافدة.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أكثر نشاطاً، حيث ارتفع مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك ارتفعت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 653.2 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 12.8 نقطة ونسبته 2.0 % عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما منخفضاً بنحو 5.4 نقطة أي ما يعادل 0.8 % عن إقفال نهاية عام 2022.